الأمم المتحدة

A/INF/56/6/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
2 October 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

النظر في اتخاذ تدابير فعّالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين

تقرير الأمين العام

إضافة

أولا - مقدمة

١ - خلال الفترة من ١٦ حزيران/يونيه إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وردت تقارير إضافية من الدول الأعضاء عملا بالفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٤٩/٥٥ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ويرد في الفرع ثانيا أدناه ما جاء بتلك التقارير من المعلومات ذات الصلة.

ثانيا - التقارير الواردة من الدول الأعضاء عملا بالفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٤٩/٥٥

٢ - قدمت رومانيا تقريرا مؤرخا ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، يشير إلى انتهاكات خطيرة لحماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين في عدد من البلدان. وينص التقرير على ما يلي:

كوبا

في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٠، احتجزت السلطات الكوبية طردين تتألف منهما الحقيبة الدبلوماسية، ولم تسمح لحامل الحقيبة الدبلوماسية بأخذهما على الرغم من

121001 091001 01-56056 (A)
0156056

أنه قدم الوثيقة الرسمية المطلوبة. وبعد تدخلات لدى وزارة الخارجية الكوبية تم أخذ الحقيبة الدبلوماسية يوم ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

كينيا

في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، تم اقتحام مبنى السفارة الرومانية في نيروبي وسرقة عدة مسروقات. ولم يؤد تحقيق الشرطة إلى استجواب أو إلقاء القبض على أي مشتبه فيه حتى الآن.

ماليزيا

في الساعة ٤/٣٠ من صباح يوم ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠، هاجمت جماعة مؤلفة من ستة أشخاص مسلحين مسكن رئيس البعثة. وقد استيقظ رئيس البعثة على الضوضاء التي أحدثها المعتدون وبقي هو وأسرته بالمسكن وظلوا يقاومون حتى وصول السائق. وقد استطاعوا معا طرد المعتدين إلى الخارج. ووصلت الشرطة المحلية بعد استدعائها بساعة و ١٥ دقيقة.

المغرب

في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، تمت مهاجمة مسكن سفير رومانيا في الرباط ليلا وسرقة بعض الأشياء الثمينة. وكان السفير داخل المسكن أثناء الاعتداء وكانت حياته في خطر. ولم تؤد تحقيقات الشرطة إلى الاشتباه في أحد.

أوكرانيا

أبلغت القنصلية العامة لرومانيا في تشيرنيفتسي (سيرنوتي) عن عدد من الحوادث كما يلي:

- في ١٤/١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠، سُرقت سيارة نائب القنصل (المسجلة برقم DP-03428) ولم تعثر عليها السلطات المختصة حتى الآن؛
- في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠، احتجزت الشرطة المحلية سائق القنصلية، وهو موظف محلي، كما احتجزت السيارة الدبلوماسية (DP-3423) المملوكة لوزارة الخارجية الرومانية. ولم يسمح للسائق بالاتصال بالقنصلية، كما لم يسمح له بالحصول على المساعدة القانونية، وتم استجوابه لمدة أربع ساعات، وفي النهاية تم الإفراج عنه بدون تفسير لما حدث؛

- في ٢٢/٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٠، قام مجهولون بإلقاء الحجارة ليلا على مسكن القنصل العام؛
- في ٢٢/٢١ آذار/مارس ٢٠٠١، أصبح مبنى القنصلية، في الليل أيضا، هدفا لاعتداء آخر: حيث قام مجهولون بكسر زجاج الباب الأمامي وأحدثوا بعض التلف بداخل المبنى؛
- في ٩/٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١، تم إلقاء حجارة رصف من خلال زجاج باب دخول مبنى القنصلية العامة مما أدى إلى إتلاف أحد الجدران الداخلية للمبنى.

أوزبكستان

في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١، وبعد منتصف الليل، قام أربعة مسلحون يضعون أقنعة على وجوههم ويرتدون ملابس سوداء بمهاجمة مبنى السفارة الرومانية في طشقند وقد اقتحموا شقة رئيس البعثة الواقعة بنفس المبنى وهددوه بالموت، ثم قاموا بتعذيب السائق وزوجته سائلين إياهما أن يدلاهم على مكان وجود الأشياء القيِّمة المملوكة للبعثة.

وقد تعرفت السلطات المحلية على مرتكبي هذا الفعل وقامت بإلقاء القبض عليهم وتقديمهم إلى المحاكمة في ٥ نيسان/أبريل.

وقد أمكن ارتكاب الحادث لأن السلطات المختصة لم توفر الأمن الكافي.

فنزويلا

في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠، استطاع مجهولون دخول ساحة السفارة الرومانية وإتلاف سيارتين وسرقة بعض المسروقات.

وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، تم تسميم كلبين من كلاب حراسة السفارة.

زيمبابوي

في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قام مجهولون باقتحام مكاتب السفارة الرومانية في هراري وسرقة عدة مسروقات.

٣ - وأشارت النرويج في تقريرها المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى بعض الحوادث التي تعرضت لها البعثات الدبلوماسية في النرويج وإلى التدابير التي اتخذتها السلطات النرويجية فيما يتعلق بهذه الحوادث. وينص الجزء ذو الصلة من التقرير على ما يلي:

في ٥ نيسان/أبريل، ثم في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، دخل المشتركون في مظاهرات غير مسموح بها ظلت فوق المدخل الرئيسي لسفارة الولايات المتحدة، واستطاعوا في المرة الأولى إنزال العلم. وقد تم إلقاء القبض على سبعة أشخاص وتغريمهم في نيسان/أبريل، بينما تم إلقاء القبض على ثمانية أشخاص وتغريمهم في تشرين الأول/أكتوبر.

وفي ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١، وخلال زيارة لوزارة الخارجية قام بها دبلوماسيون من سفارة جمهورية إيران الإسلامية، ألقيت حقائب بلاستيكية تحتوي على طلاء سائل على سيارتين مملوكتين للسفارة. وقد تم فيما بعد إلقاء القبض على شخصين اعتبرا مسؤولين عن إلقاء الحقائب على إحدى السيارتين وتغريمهما.

وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وخلال مظاهرات مسموح بها، ألقيت حجارة على البعثة الإسرائيلية مما أدى إلى تحطيم زجاج بعض الأبواب والنوافذ. وفي المرة الأولى ألقيت أيضا حقائب بلاستيكية مملوءة بالطلاء. وفي كل من المرتين تم إلقاء القبض على شخص واحد وتغريمه.

ولم تحدث أية إصابات في الأشخاص في أي من الحوادث المذكورة أعلاه، وقامت وزارة الخارجية بدفع تعويض عن الأضرار التي لحقت بممتلكات البعثات في هذه الحالات، كما دفعت تكاليف إزالة الطلاء في حالتين لم يرد ذكرهما. وخلال عام ٢٠٠٠ منح الإذن بالتظاهر خارج مباني البعثات في ٣١ حالة. وهذه المظاهرات تشرف عليها الشرطة دائما وتقوم بالتدخل إذا تحولت المظاهرة إلى وضع يمكن أن ينطوي على امتهان لكرامة البعثة أو يشكل خطرا على أمنها. وقد كانت الغالبية العظمى من هذه المظاهرات سلمية تماما، ولكن حدث في مرتين أن أدت المظاهرة المسموح بها إلى إتلاف مقر البعثة لأن الشرطة لم تستطع منع أفراد الجمهور من إلقاء الحجارة على زجاج أبواب ونوافذ مقر البعثة.

٤ - وأشار التقرير المقدم من الدانمرك والمؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى بعض الحوادث التي تعرضت لها سفارات وبعثات النمسا وجمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الدانمرك. وينص الجزء ذو الصلة من التقرير على ما يلي:

في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، قام مواطن روسي من أصل شيشيني بإلقاء قنبلة مولوتوف على السفارة الروسية في كوبنهاجن. وقد أصيب أحد الأشخاص في السفارة بحروق طفيفة. وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٠، حكم على

مرتكب هذا الحادث بالعلاج في مستشفى للأمراض النفسية وتم فيما بعد طرده من الدانمرك.

وفي ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أشعلت النار بعدد من الصحف خارج البوابة الحديدية لمدخل السفارة الإيرانية. وأصبح الجانب الخارجي للبوابة ملوثا تلويثا طفيفا بالسخام. وقد ارتكبت أعمال تخريب أخرى على شكل تحطيم لزجاج الأبواب والنوافذ وإلقاء مواد الطلاء والمواد الحمضية على مقار بعثات النمسا وروسيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وقد تم التأكيد على أن الشرطة الدانمركية تقوم باستمرار بتقييم ظروف الأمن فيما يتعلق بالبعثات الدبلوماسية الأجنبية في الدانمرك.

٥ - وقدمت اليونان تقريرا مؤرخا في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٠. ويشتمل التقرير على رد على تقرير تركيا المؤرخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١ (انظر A/INF/56/6، الفقرة ٩) المتعلق بأمن وسلامة البعثتين الدبلوماسية والقنصلية لتركيا في اليونان، كما قدم معلومات عن انتهاك حصانة قنصل اليونان في اسطنبول. وترد المقتطفات ذات الصلة من التقرير فيما يلي:

ألف - تعليقات على مزاعم تركيا المتعلقة بأمن مبعوثيها في اليونان

فيما يتعلق بإشعال النار في السيارة الخاصة للمستشار الاقتصادي السيد كاراكايا، تنبغي الإشارة إلى أن سلطات الأمن باليونان قد أبلغت بالحادث بعد وقوعه بعدة ساعات. ولم يعثر بالجراج المغلق على أثر لحدوث سطو. وما زال التحقيق مستمرا.

وتقوم السلطات اليونانية باتخاذ تدابير أمن مشددة لحماية البعثتين التركيتين في أثينا وحماية أعضائهما (تتوافر الحماية لأكثر من ٣٠ موظفا من موظفيهما).

باء - انتهاك حماية وأمن وسلامة البعثتين الدبلوماسية والقنصلية لليونان في تركيا

في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، كانت هناك آثار لحدوث سطو على شقة السيد عمانويل أبوستولاكيس قنصل اليونان في اسطنبول. وقد اختفت بعض الممتلكات الشخصية بينما لم تمس ممتلكات أخرى تزيد قيمتها كثيرا على الممتلكات المفقودة.

٦ - وقدمت أوزبكستان في تقريرها المؤرخ آب/أغسطس ٢٠٠١ معلومات عن انتهاك حصانة السفارة الرومانية بطشقند في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١. وقد قدم التقرير ردا على

تقرير رومانيا المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (انظر الفقرة ٢ أعلاه). وينص التقرير على ما يلي:

إن الحادث المشار في تقرير البعثة الدائمة لرومانيا لدى الأمم المتحدة قد وقع بالفعل في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١، عندما قام ٤ من مواطني جمهورية أوزبكستان بهجوم مسلح على السفارة الرومانية في طشقند بغرض السرقة.

ونتيجة للإجراءات التي اتخذتها سلطات التحقيق، تم إلقاء القبض على الجناة وحكمت عليهم المحكمة بأحكام السجن المقررة. وستتم إعادة الممتلكات والأشياء القيِّمة المسروقة إلى أصحابها.

ولم يكن الغرض من الجريمة زعزعة استقرار العلاقات بين أوزبكستان ورومانيا، كما أن هذا الحادث هو الوحيد من نوعه حتى هذا التاريخ.

ووفقا لمقتضيات اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية (١٨ نيسان/أبريل ١٩٦١)، لا تتوانى جمهورية أوزبكستان في تنفيذ التزاماتها باتخاذ التدابير اللازمة لحماية البعثات الدبلوماسية.

وفي الوقت نفسه، وعملا بقرار الجمعية العامة ١٤٩/٥٥ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، فإن من واجب جميع الأشخاص المتمتعين بامتيازات وحصانات، ودون إخلال بهذه الامتيازات أو هذه الحصانات، احترام القوانين واتباع القواعد المعتمدة في الدولة المستقبلة لهم.

ووفقا لما جرى عليه العمل في أوزبكستان، فإن وضع مراكز حراسة بالقرب من مباني البعثات الدبلوماسية يتم ترتيبه عن طريق طلب كتابي موجه إلى وزارة الخارجية. وفي هذا الإطار قامت السفارة الرومانية في طشقند، في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بتقديم طلب إلى الوزارة لوضع مركز حراسة بالقرب من مبنى السفارة. وقد بدأت السلطات المختصة في جمهورية أوزبكستان في اتخاذ الإجراءات المناسبة، ولكن هذه الإجراءات توقفت بناء على طلب الجانب الروماني بسبب الانتقال إلى مبنى آخر. ولم يحدث، قبل وقوع الحادث المذكور، تلقي أي طلبات أخرى من السفارة الرومانية في طشقند تتعلق بتوفير تدابير السلامة.

وفي أيار/مايو ٢٠٠١، أصدرت حكومة جمهورية أوربكستان قانونا ينظم أنشطة البعثات الدبلوماسية والمؤسسات القنصلية للدول الأجنبية وبعثات المنظمات الدولية وموظفيها في جمهورية أوزبكستان. وينص هذا القانون، على وجه

الخصوص، على إجراءات لضمان سلامة البعثات الدبلوماسية. وقد أنشئ بوزارة الداخلية بجمهورية أوزبكستان قسم خاص يختص بالمسائل المتصلة بأمن البعثات الأجنبية في البلد وهو يزاول الآن أعماله.

وقد هيأت أوزبكستان جميع الظروف التي تمكن البعثات الدبلوماسية والقنصلية من ممارسة أنشطتها دون انتهاك لحصانتها، ودون خوف على حياة أفرادها؛ وسوف يبذل الجانب الأوزبكستاني كل ما في وسعه لمنع تكرار هذا الحادث.

٧ - وفيما يتعلق بالحادث الذي وقع في دسلدورف (ألمانيا، يوم ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١، الذي أبلغت عنه تركيا في تقريرها المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (انظر A/NF/56/6 الفقرة ١٢ (٢))، قدمت ألمانيا تقريرا مؤرخا ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ ينص الجزء ذو الصلة منه على ما يلي:

لم يدَّع أي شخص أو أية منظمة كتابيا المسؤولية عن الانفجار الذي وقع يوم ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١ أمام مبنى القنصلية العامة لتركيا في دسلدورف. وقد اتصل ثلاثة مجهولين هاتفيا ليعلنوا مسؤوليتهم. و لم يتسن التأكد من صحة هذه الادعاءات أو من شخصية من اتصلوا هاتفيا. وما زالت دوافع من ارتكبوا الحادث غير واضحة. وقد تم تحليل الصور التي سجلها نظام كاميرات الأمن بالقنصلية العامة باستخدام أجهزة توضيح الصور بمكاتب التحقيقات الجنائية الفيدرالية وعلى مستوى الولاية. ولكن الصور لم تكن من الجودة بحيث يمكن تحديد الهويات. وما زال يجري تحليل المكونات التفجيرية للقنبلة اليدوية التي استعملت في الحادث.

وحتى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١، تم تعزيز التدابير الوقائية الخاصة بمبنى القنصلية العامة وبمسكن القنصل العام. وعلاوة على ذلك، فإن موظفي التحقيقات الجنائية بولاية وست فستفاليا بشمال الراين قد تناقشوا مع أعضاء القنصلية العامة في سبل تحسين منع وقوع الجرائم.

٨ - وقد ردت ماليزيا في تقريرها المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على التقرير المقدم من رومانيا (انظر الفقرة ٢ أعلاه) الذي أشار، فيما أشار إليه، إلى الاعتداء على مسكن رئيس بعثة رومانيا في ماليزيا. وينص الجزء ذو الصلة من التقرير المقدم من ماليزيا على ما يلي:

جاء بتقرير شرطة ماليزيا الملكية، أنه في الساعة ٥/٤٥ من صباح يوم ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠ تلقت الشرطة مكالمة هاتفية تتعلق باقتحام مسكن السيد ميخائيل مونتاني رئيس البعثة بسفارة رومانيا. وكانت هناك وحدة من دوريات

الشرطة تقوم بجولاتها الروتينية في المنطقة المجاورة فتم إرسالها على الفور إلى المسكن. وبعد أن تأكدت الوحدة من أنه حدث بالفعل اقتحام للمسكن، أرسل على الفور فريق تحقيق وصل إلى مكان الجريمة في الساعة السادسة صباحا (بعد انقضاء ١٥ دقيقة على الاتصال الأول بالشرطة) لإجراء التحقيق. كذلك أرسلت وحدة من الكلاب البوليسية إلى مكان الجريمة، ولكن لم يتم التوصل إلى شيء.

وقد كشفت تحقيقات الشرطة عن أن المتسللين دخلوا المسكن عن طريق تقطيع الشبكة الحديدية لنافذة المطبخ. وكانت المسروقات التي تقدر قيمتها بمبلغ ٢٦٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، مكونة من جهاز لتشغيل الأقراص المدمجة وحقيبة ومفاتيح للمكتب. وأكد السيد مونتانو أن عدد المتسللين بلغ ٦ أشخاص، وقال إنه يعتقد أنهم جميعا من الأجانب وأنهم كانوا مسلحين بالمدي. وقد حللت الشرطة ووثقت البصمات التي وجدت بمكان الجريمة والتي تعتقد الشرطة أنها بصمات واحد من المتسللين. وقد تناولت تحقيقات الشرطة ١٢ مشتبها فيه، كما تم تفتيش مساكن المشتبه فيهم أملا في العثور على المسروقات. ولم يتم العثور على أية مسروقات، كما لم يوجد بمكان الجريمة ما يضاهي البصمات. وقد تم الإفراج عن جميع المشتبه فيهم نظرا لعدم وجود أدلة. والسبب الرئيسي لعدم تقديم الجناة إلى العدالة هو أن هناك اعتقادا قويا بأنهم من الأجانب ومن ثم لا توجد لهم بصمات في قاعدة بيانات الشرطة. وما زالت تحقيقات الشرطة في هذا الحادث مستمرة، أملا في القبض على الجناة.

وقد قامت الشرطة بتعزيز إجراءات الأمن في المنطقة المحيطة بمسكن رئيس البعثة كجزء من جهودها المستمرة لتجنب تكرار هذا الحادث. وقد زود أفراد الشرطة المسؤولون عن المنطقة المعنية بتعليمات دائمة بزيارة المسكن يوميا مساء وفي الصباح المبكر. ووضع بمدخل المسكن صندوق أزرق للشرطة يحتوي على سجل يسجل به أفراد الشرطة جولاتهم اليومية.

وماليزيا مدركة لالتزامها بحماية البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين وكفالة أمنهم وسلامتهم، وهي تتخذ التدابير اللازمة لتعزيز حمايتهم. وقد اعترف أعضاء السلك الدبلوماسي أنفسهم بكفاءة سلطات ماليزيا.

٩ - وقدمت أوكرانيا، في تقريرها المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، معلومات تتعلق بأمن وسلامة القنصل العام لرومانيا في تشيرنيفتسي. وقد قدم التقرير ردا على تقرير رومانيا

المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ والذي تناول، فيما تناوله، عددا من الحوادث التي وقعت في تشيرنيفتسي (انظر الفقرة ٢ أعلاه). وينص التقرير المقدم من رومانيا، والمشار إليه في مذكرة الأمين العام المؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، والمتعلقة بتقرير رومانيا المذكور أعلاه، على ما يلي:

درست وزارة خارجية أوكرانيا بعناية مع وزارة الداخلية في أوكرانيا والإدارة الإقليمية للولاية في تشيرنيفتسي المسائل المشار إليها في المذكرة.

وتفيد هذه الجهات بأنه تم فعلا ارتكاب بعض الأعمال الإجرامية ضد مبنى القنصلية العامة لرومانيا، كما يدل على ذلك تحطيم نافذة وزجاج مدخل مبنى القنصلية العامة. وقد أجرت سلطات الشؤون الداخلية تحقيقا، ولكنها لم تستطع تحديد المسؤول. على أن رئيس الإدارة الإقليمية للولاية في تشيرنيفتسي قد ذكر أن هذه الأفعال ليست ذات طبيعة سياسية.

وعلى ذلك فقد اتخذ قرار، وفقا للفقرة ٢ من المادة ٧ من القانون الجنائي بأوكرانيا والفقرة ٢ من المادة ٦ من قانون الإجراءات الجنائية بأوكرانيا، بعدم إقامة الدعوى الجنائية.

وفيما يتعلق بسرقة سيارة نائب قنصل رومانيا، ل. ل. أفرام، قامت إدارة الشؤون الداخلية بمنطقة تشيرنيفتسي بفتح القضية الجنائية رقم X-5006 وتتخذ حاليا إجراءات التفتيش التنفيذية لتحديد هوية المشتركين في ارتكاب جريمة السرقة.

أما فيما يتعلق بما حدث يوم ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠ من احتجاز سيارة وزارة الخارجية الرومانية واحتجاز سائقها، وهو من السكان المحليين، فليس لدى سلطات الشؤون الداخلية أية معلومات عن هذا الموضوع. وتقوم وزارة الشؤون الداخلية، بناء على طلب وزارة خارجية أوكرانيا، بإجراء تحقيق جديد في هذا الموضوع.

وسعيا إلى زيادة أمن القنصلية العامة لرومانيا في تشيرنيفتسي، قامت السلطات المختصة في أوكرانيا باتخاذ بعض التدابير الإضافية. وعلى وجه الخصوص، فإنه منذ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١ يوجد حارس شرطة لمدة ٢٤ ساعة في اليوم إلى جوار مبنى القنصلية العامة. وتقوم وزارة الشؤون الداخلية بأوكرانيا بمراقبة المحافظة على القانون والأمن بهذا الموقع بصورة مستمرة.

كذلك ينبغي ملاحظة أنه لا القنصلية العامة لرومانيا ولا سفارة رومانيا بأوكرانيا قامت بإبلاغ وزارة خارجية أوكرانيا بهذه الانتهاكات لحماية وأمن وسلامة القنصلية العامة لرومانيا في تشيرنيفتسي.

١٠ - وأفادت كل من بلغاريا والجمهورية العربية السورية وهنغاريا بأنه لم تحدث أية انتهاكات خطيرة.